مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

حجية مذهب أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه عند الزيدية

إعداد

د.عبد الباسط عبده ردمان

الأستاذ المساعد بكلية التربية– جامعة تعز

تخصص الفقه الإسلامي وأصوله

Rradman620@gmail.com

الملخص

موضوع هذا البحث بيان موقف علماء المذهب الزيدي (الهادوي)، من اجتهادات أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الفقهية؛ وذلك للمكانة الخاصة التي يحظى بها لديهم دون غيره من الصحابة، وقد ظهر من خلال البحث أن علماء الزيدية لا يختلفون في عدم حجية مذهب الصحابي بشكل عام، ويستثنون مذهب علي رضي الله عنه، فبعضهم يصرح بأنه حجة ولا يشير إلى وجود خلاف في المسألة عند الزيدية، وبعضهم يذكر أن المسألة محل خلاف بينهم.

وظهر للباحث أن هذه المسألة ليست محل اتفاق بين الزيدية؛ فمنهم من يقول بالحجية ومنهم من يمنع ذلك ويجوز عندهم مخالفته، ولكنهم يتفقون على أن لمذهب علي رضي الله عنه مكانة خاصة وأهمية كبيرة بالنسبة إلى مذاهب غيره من الصحابة الكرام رضي الله عن الجميع، وقد رجح الباحث مذهب من يقول بعدم حجية مذهب علي رضي الله عنه عند الزيدية.

Authorization of the doctrine of Ameer AL-Momineen Ali Bin Abi Taleb (May Allah bm

By

Dr. Abdulbaset Abduh Radman
Assistant Professor in Islamic jurisprudence
And its Principles Faculty of Education
Taiz University-Yemen

Abstract

The topic of this research is a statement of the position of the scholars of the Zaidi (Al-Haidawi), from the jurisprudence of Ameer Al-Momineen Ali Bin Abi Taleb (May Allah be pleased with him) with regard to the special status that he has to them in comparison to the other companions. The research shows that Zaydi scholars do not differ in jurisprudence of Sahabies in general, and exclude the doctrine of Ali (May Allah be pleased with him), some of them declare that it is an argument and does not indicate the existence of a dispute in the matter at the Zaidi, and some of them mention that the matter is subject to disagreement between them.

It was clear to the researcher that this issue is not the subject of an agreement between the Zaidies; some of them accept the authority and some of them do not. They may have to violate but they agree that the doctrine of Ali (May Allah be pleased with him) is of a special status and a great importance in comparison to the other doctrines of the companions (May God Almighty be pleased with them all). The study gave preponderance to the sayings of Zaidies who do not accept the authoritative doctrine of Ali (May Allah be pleased with him).

المقدمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فإن للصحابة الكرام منزلة عظيمة في قلوب المسلمين، فهم من صحب النبي صلى الله عليه وسلم، وشاهدوا التنزيل، وعرفوا أسباب النزول، وتبينت لهم مقاصد التشريع، كما أنهم العرب الفصحاء العارفين بأسرار العربية ومعانيها، الذين شهد بفضلهم وعلمهم الكتاب والسنة. لهذا ولغيره من المزايا التي تميز بها الصحابة رضوان الله عليهم، ونعني بهم هنا خاصة فقهاء الصحابة وعلماؤهم، اختلف أهل العلم في الاحتجاج بأقوالهم ومذاهبهم.

وبحث علماء الأصول المنتمون للمذاهب الاربعة وغيرهم، ما يتعلق بمسالة حجية مذهب الصحابي في باب واحد، أوردوا فيه أقوال أهل العلم وأدلتهم في هذه المسالة.

وفي المقابل نجد علماء الأصول في المذهب الزيدي، وبخاصة المتأخرين منهم، يخصصون مسألة خاصة لبحث حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ويذكرونها غالبًا عند بحثهم لمسألة عدم انعقاد الإجماع بالأربعة الخلفاء، ولا يتناولونها بالتفصيل–بل بالإشارة إلى موضعها الذي سبق فيه الحديث عنها– تحت مسألة حكم الاحتجاج بمذهب الصحابي، والذي يتفقون فيها على عدم الحجية، وهذا يدل على المكانة الخاصة لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه عندهم، بل قد يوميء إلى أن مذهبه حجة عندهم بلا خلاف.

وقد دفع هذا الباحث إلى أن يبحث عن موقف علماء المذهب الزيدي في هذه المسالة، وهل هي موضع اتفاق أو خلاف بينهم، وحاول الباحث أن يقدم في هذا البحث، الإجابات عن التساؤلات التالية:

١– لماذا أفرد علماء الأصول عند الزيدية، بابًا خاصًا للبحث في حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه؟، ودفع هذا إلى الحديث بإيجاز عن مكانة علي رضي الله عنه خاصة، والصحابة عامة، عند الزيدية.

٢– هل هذه المسألة موضع اتفاق بينهم أم لا؟.

٣- إذا وجد خلاف بينهم، فماهي اقوالهم فيها؟، وما أدلة كل فريق على ما ذهب إليه؟، وما هو الراجح منها؟.

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الاستقرائي؛ لتحديد موقف علماء الزيدية من حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وأدلتهم على ما ذهبوا إليه، كما تم استخدام المنهج المقارن للموازنة بين الأقوال وبيان الراجح منها. وقد اقتصر البحث على ترجمة أعلام المذهب الزيدي المذكورين في المتن على وجه خاص، دون غيرهم إلا فيما ندر.

ونظراً لعدم وجود بعض كتب المذهب الزيدي مطبوعة، فقد اعتمد الباحث على مصادر وسيطة، من كتب المذهب نفسه المطبوعة، أو على المخطوط منها إن تيسر ذلك.

الدراسات السابقة:

موضوع هذا البحث تناولته الكتب الأصولية والفقهية في المذهب الزيدي، وكان دور الباحث تجميع ما تفرق حول هذه المسألة عندهم، وإعادة كتابته في موضع واحد، وإبراز كل الآراء في المسألة، وخاصة أن بعض المصادر عندهم تركز على رأي واحد، ولا تكاد تُشير إلى وجود خلاف في المسألة. وتم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

مقدمة: وتضمنت أهمية البحث، وأسباب اختياره، واسئلة البحث، ومنهج البحث فيه، والدراسات السابقة.

المبحث التمهيدي: التعريف بالزيدية، ومكانة علي رضي الله عنه عندهم، وموقفهم من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول: موقف الزيدية من الاحتجاج بمذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

المبحث الثاني: أدلة كل قول على ما ذهب إليه، والراجح منها.

الخاتمة: وتضمنت أهم نتائج هذا البحث.

قائمة المراجع والمصادر.

المبحث التمهيدي: التعريف بالزيدية، ومكانة علي رضي الله عنه عندهم، وموقفهم من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

المطلب الأول: التعريف بالزيدية:

الزيدية: هم أتباع زيد[١] بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، سواء كانوا من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما، من غير نص من إمام سابق، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم[٢].

مكانة علي رضي الله عنه عند الزيدية:

كان زيد بن علي يفضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٣]على سائر الصحابة– رضي الله عنهم– ويتولى أبا بكر وعمر، فلما ظهر في الكوفة سمع من بعض أصحابه الطعن على أبي بكر وعمر، فأنكر ذلك على من سمعه منهم؛ فتفرق عنه أصحابه، فقال لهم (رفضتموني)، فيقال أنهم سموا رافضة لقول زيد لهم (رفضتموني)[٤].

قال في البحر الزخار: الزيدية منسوبة إلى زيد بن علي عليه السلام، يجمع مذهبهم تفضيل علي عليه السلام، وأولويته بالإمامة.....[٥].

مكانة الصحابة[٦] عند الزيدية:

وكما ذكر سابقًا أن الإمام زيد بن علي كان يفضل عليا رضي الله عنه على كل الصحابة، وكان في الوقت نفسه يتولى جميع الصحابة ويترضى عنهم، وعلى رأسهم أبوبكر وعمر رضي الله عنهما، وكان يعتقد أن خلافة الشيخين أبي بكر وعمر صحيحة مستكملة لشروط الصحة، وكان يكن لهما الاحترام والإكبار في نفسه، وكان من مذهبه جواز إمامة

---

١)- هو الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - ولد سنة ٧٩ هـ ،أحد أئمة آل البيت، كان تابعيا جليلا، رأى بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، خرج على الخليفة هشام بن عبدالملك الأموي، وقتل في الكوفة سنة ١٢٢ هـ بعد خذلان أنصاره له. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٣، ص٤١٩- الروض النضير، السياغي، ج١، ص٥٠ وما بعدها من المقدمة.

٢)- انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج1، ص124. وانظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي:ص52

- ومقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج1، ص136.

3)- ذهب جمهور علماء أهل السنة إلى أن أفضل الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان، ومن لهم مزية من أهل العقبتين من الأنصار والسابقين الأولين.

تدريب الراوي، السيوطي، ج2، ص683-684

4)- انظر: مقالات الإسلاميين ، أبو الحسن الأشعري، ج1، ص137- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص52- الملل والنحل، الشهرستاني، ج1 ، ص124-125.

5)- البحر الزخار ، ابن المرتضى، ج 1 ، ص15 .

6)- قال ابن حجر رحمه الله تعالى في تعريف الصحابي: (وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي، من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه، من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى)

الإصابة في تمييز الصحابة رضي الله عنهم ،ابن حجر،ج1،ص7.

المفضول مع وجود الأفضل، فقال: (كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه أفضل الصحابة؛ إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر؛ لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها، من تسكين ثائرة الفتنة وتطييب قلوب العامة.....)[٧].

وكانت الزيدية في نشأتها الأولى أيام الإمام زيد وما بعده بقليل، على مذهب إمامها وهو تولي عامة الصحابة– رضي الله عنهم– وعدم الطعن في واحد منهم، ثم تغير الحال شيئًا فشيئًا وظهر الطعن في الصحابة – رضي الله عنهم– وتكفيرهم وتكفير من تولاهم.

قال الشهرستاني (ومالت أكثر الزيدية[٨] بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية)[٩].

وعند الزيدية الهادوية في اليمن، نجد هذا الاختلاف حول الموقف من الصحابة، والنقل التالي عن أحد أئمة الزيدية، وهو الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة[١٠]، يوضح

---

[7])- الملل والنحل، الشهرستاني، ج1 ،ص124- 125.

[٨])- مكانة الصحابة - رضي الله عنهم - عند فرق الزيدية

ذكر عامة كتاب الفرق والمقالات الإسلامية أن الزيدية تنقسم إلى ثلاث فرق. هي: الجارودية والسليمانية والبترية.

-مكانة الصحابة - رضي الله عنهم - عند الجارودية: وهم أتباع أبي الجارود زياد بن أبي زياد ، زعموا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عين علياً بالوصف دون الشخص وهم يرون أن الصحابة - رضي الله عنهم - كفروا لأنهم بايعوا أبا بكر دون علي رضي الله عنهما. انظر:

مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج١، ص١٤١- الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص١٢٦- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص٥٢.

مكانتهم عند السليمانية: وهم أتباع سليمان بن جرير، وهم أقل انحرافاً عن آراء الإمام زيد من الجارودية، وكان سليمان هذا يقول بصحة خلافة أبي بكر وعمر، وينزه لسانه عن الطعن بهما، غير أنه كان ينال من عثمان - رضي الله عنه - حتى أنه كفره وكفّر معه عائشة والزبير وطلحة؛ لأنهم قاتلوا علياً، وخطّأ الصحابة - رضي الله عنهم - عموماً لمبايعتهم أبا بكر دون علي، لكن من غير أن يفسقهم أو يكفرهم، ثم إنهم مع موافقتهم للرافضة في طعنهم ببعض الصحابة - رضي الله عنهم - نراهم يطعنون في الرافضة من ناحيتين: أولاهما القول بالبداء، وثانيهما القول بالتقية؛ لأنهم - أي الإمامية- باعتمادهم على هذين المبدأين لا يتبين صدقهم من كذبهم. انظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج١، ص١٤٣- الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص١٢٨. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص٥٢-٥٣.

-مكانتهم عند البترية أو الصالحية:- وهم أصحاب كثير النوي الملقب بالأبتر، وأصحاب الحسن بن صالح بن حي، وهم أكثر اعتدالاً من السليمانية فلم يحكموا بكفر عثمان - رضي الله عنه - كما أنهم لم يحكموا بإيمانه؛ لأنهم قالوا إذا نظرنا في حاله قبل الخلافة حكمنا بإيمانه وبأنه من أهل الجنة، وإذا نظرنا في حاله بعد الخلافة؛ رأيناه تقدم على أفعال غير صالحة، حيث ولى الظالمين من بني أمية، فتحيرنا في أمره، ووكلنا أمره إلى أحكم الحاكمين . انظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج١، ص١٤٤-الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص١٢٩.

[٩])- الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص١٢٦.

[١٠]) عبدالله بن حمزة بن سليمان بن علي الحسني القاسمي، من كبار علماء الزيدية، بويع له بالإمامة سنة ٥٩٤ هـ ، أوقع بالمطرفية؛ فجرد فيهم السيف وسبى ذراريهم وخرب ديارهم، وكان ذلك سببا في دخول المسعود بن الكامل اليمن ، حيث تولى حرب الإمام عبدالله بن حمزة الذي توفي محصورا بكوكبان سنة ٦١٤ هـ ، من مصنفاته (المهذب في الفقه) و(صفوة الاختيار) في اصول الفقة، و(العقيدة المنصورية). طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم بن القاسم، ج١، ص٥٩٦-٦١٠.

ذلك حيث أكد أن الصحابة (خير الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده، فرضي الله عنهم وجزاهم عن الإسلام خيرا.....)[١١] وفي نفس السياق يشير إلى وجود (من يسب ويلعن ويذم ويطعن، ونحن إلى الله سبحانه من فعله براء....)[١٢] وقال أيضًا(وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء بسب الصحابة رضي الله عنهم والبراءة منهم...)[١٣]. ومما يذكر في هذا المقام، أن الإمام حميدان القاسمي[١٤]، نقل عن الإمام عبدالله بن حمزة نفسه، تعليقا له على كلام منسوب للسيدة فاطمة رضي الله عنها، فيه تنقص شديد من قدر الصحابة بسبب عدم توليتهم الخلافة لعلي رضي الله عنه[١٥]، قال فيه (فهذا كلام فاطمة عليها السلام الذي لقيت عليه الله سبحانه، وإذا ثبتت معصيتهم بطل أن تكون الترضية عنهم ثابتة[١٦])، وجزم الإمام حميدان؛ بأن لا خلاف بين آبائنا– أي واضعي ومؤسسي المذهب الزيدي من علماء العترة النبوية–أن فاطمة عليها السلام ماتت وهي غضبانة على الصحابة، ونصر القول بالقدح في الصحابة وتفسيقهم[١٧]، وهو من اعتبر كلامه بعض كبار علماء الزيدية ممثلا للمذهب[١٨]. وهذا يدل على قوة التيار الجارودي في الزيدية، ولكنه لا ينفي وجود التيار المعتدل في موقفه من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، والمسألة بحاجة إلى بسط أوسع، وبحث أعمق، وفيما أوردناه كفاية لموضوع هذا البحث.

المبحث الأول: أقوال علماء المذهب الزيدي في الاحتجاج بمذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه:

اختلف علماء المذهب الزيدي، في حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ويمكن أن نجمل هذا الاختلاف في قولين أساسيين:

---

١١)- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم، محمد بن إبراهيم الوزير، ج١، ص٩٧.

١٢)- الروض الباسم، ابن الوزير، ج١، ص٩٧.

١٣)- الروض الباسم، ابن الوزير، ج١، ص٩٧.

١٤) حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي، أبو عبدالله، السيد، العلامة الكبير، البليغ، المتكلم، الأصولي، لسان العترة، صاحب التصانيف في علم الكلام، من أكابر علماء العترة النبوية وأفاضلهم، ومتمسكا بحقائق عقائدهم ومذاهبهم، توفي في القرن السابع الهجري. طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم بن القاسم، ج١، ص٤١٣-٤١٦.

١٥) الرسالة الناظمة لمعاني الأدلة العاصمة منشورة ضمن مجموع الإمام حميدان، ص٤٣٠.

١٦) الرسالة الناظمة لمعاني الأدلة العاصمة منشورة ضمن مجموع الإمام حميدان، ص٤٣٠.

١٧) الرسالة الناظمة لمعاني الأدلة العاصمة منشورة ضمن مجموع الإمام حميدان، ص٤٢٨-٤٢٩.

١٨) طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم بن القاسم، ج١، ص٤١٤-٤١٥.

القول الأول: ليس بحجة، وعليه تجوز مخالفته، ولا يلزم وجوب متابعته فيما ورد عنه من قول أو فعل، فمثله كمثل سائر الصحابة رضوان الله عليهم الذين لا يعتبر قولهم أو فعلهم حجة عند الزيدية، ولكنه مرجح على غيره من أقوال الصحابة.

وهذا القول هو ظاهر قول الإمام الهادي في المنتخب[١٩]، وأحد قولي الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة[٢٠] وقول الإمام يحيى بن حمزة[٢١].

---

[١٩]- حاشية غير منسوبة على كتاب هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول، ج١، ص ٥٥٥.
والإمام الهادي هو: يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الهاشمي الحسني، أبو محمد، الإمام الهادي إلى الحق، إمام المذهب الهادوي الزيدي الذي انتشر على يديه في اليمن، ولد في سنة ٢٤٥هـ، وتوفي بصعدة سنة ٢٩٨ هـ، من مصنفاته كتاب: الأحكام في الحلال والحرام، والمنتخب والفنون. انظر: تراجم رجال شرح الأزهار، الجنداري، ص ٤٠ - ٤١.

[٢٠]- المجموع المنصوري، الجزء الثاني، القسم الثاني، المسألة الأولى، ج٢، ص٧٩. وفيه قال: (ولم نقل ، إنه لا يجوز خلافه في مسائل الاجتهاد، لأنا لو قلنا بذلك لفسَّقنا الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم خالفوه في المواريث، وغيرها من مسائل الشرع، وكذلك الفقهاء من بعد، كأبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما، ومالك بن أنس وغيرهم، ولم يقل أحد بذلك من سلفنا سلام الله عليهم، ولا قلنا به، ولا نقول به إن شاء الله تعالى، ومخالفته عندنا بمعنى المشاقة والمعاداة، والتغطية والمنافاة، وهذه غير صائبة عند جميع أهل البصائر من المسلمين، وعناده عندنا ظلم مبين، فإما أن نجتهد في مسائل الشرع اجتهاداً يخالف اجتهاده فلسنا من ذلك مانعين، ولا منع منه أحد من المسلمين، إلا ما يحكى عن جهَّال الإمامية؛ فليسوا معدودين من طبقات الراسخين).
الفواصل شرح بُغية الآمل في نظم الكافل، إسماعيل بن محمد بن إسحاق، مخطوط، ورقة رقم ١٠١.
القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول، الحسن بن عزالدين، ورقة رقم ١٢٣.

[٢١]- الفواصل شرح بُغية الآمل في نظم الكافل، إسماعيل بن محمد بن إسحاق، مخطوط ، ورقة رقم ١٠٠-١٠١نقلا عن شرح نهج البلاغة للإمام يحيى بن حمزة .
وانظر الحاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٥٥ ونقل صاحب الفواصل عن كتاب، (الحاوي) للإمام يحيى بن حمزة قوله: (والمختار عندنا التفصيل، وهو أن قول أمير المؤمنين لا يكون حجة إلا بوجهين، الأول: أن يقول ويجمع عليه أهل البيت، والثاني: أن يحصل إجماع من أهل البيت أن كل ما قاله حجة، فإن لم يوجد أحد هذين الوجهين فلا يكون قوله حجة، إذ لا دليل على ذلك من الشرع)
وعلق صاحب الفواصل على ذلك قائلاً: اشتراط الوجهين المذكورين لا ينافي ما صرح به من عدم حجية قول أمير المؤمنين، وأنه لا دلالة على ذلك من جهة الشرع، لأن الحجة حينئذ مع الشرط الاول هو إجماع أهل البيت، ومع الشرط الثاني لا تتم حجيتة إلا بوقوع الإجماع منهم، والخلاف حاصل فلا حجة حينئذ).
ونقل ايضاً صاحب الفواصل تصريح الإمام يحيى بن حمزة؛ بعدم حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه على انفراده، وأنه لا دلالة على حجيته، من شرح النهج، انظر الفواصل، مخطوط، ورقة رقم ١٠٠.
وانظر أيضا الحاشية على هداية العقول، ج١، ص ٥٥٥، وفيها .... وكذلك الإمام يحيى بن حمزة قال: ليس بحجة ..) ونقل الإمام عزالدين بن الحسن في شرح البحر، قول الإمام يحيى بن حمزة ، (كلام أمير المؤمنين إنما يعول عليه إذا روى خبراً فيكون راجحاً على خبر غيره، أو تأول تأويلاً فيكون احق بالقبول من تأويل غيره من الصحابة، وليس حكمه حكم صاحب الشريعة في الأحكام، خاصة مع عدم العصمة، فإن دعواها غير محكمة في حقه، لما يعرض في دلالتها من الاحتمال القوي)
الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، ورقة رقم ١٠٠، انظر حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٤٥- ٥٤٦.
والإمام يحيى بن حمزة هو: يحيى بن حمزة بن علي الهاشمي الحسيني الموسوي، ولد في مدينة صنعاء باليمن سنة ٦٦٩هـ ، دعا لنفسه بالإمامة سنة ٧٢٩هـ ، وتوفي سنة ٧٤٩هـ ، وهو من أكابر أئمة

وقول الإمام المهدي في المنهاج شرح المعيار[٢٢]، حيث قال: بعد أن سلم واستدل على أن قول الإمام علي رضي الله عنه ليس حجة (وأبلغ ما يكون، أن قول علي عليه السلام، كالخبر الآحادي، وقد يجوز مخالفته، حيث يعارضه معارض، فكذلك هذا)[٢٣] وصرح الإمام يحيى بن حمزة؛ بأنه قول الاكثر من الزيدية[٢٤]، بينما نسبه آخرون إلى بعض الزيدية[٢٥].

القول الثاني: مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، حجة من جملة الأصول، ويجب متابعته وموافقته في كل ما ثبت عنه وتحرم مخالفته.

وهذا القول هو أحد القولين للإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة[٢٦]، والأمير الحسين بن محمد[٢٧]، والحسين بن القاسم بن محمد[٢٨]، ونسبه صاحب الفصول اللؤلؤية إلى جمهور

الزيدية بالديار اليمنية، وله ميل إلى الإنصاف، مع طهارة لسان، وسلامة صدر، وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصونة رضي الله عنهم، له التصانيف الكثيرة النافعة، ومنها، " الانتصار" في الفقه. البدر الطالع، الشوكاني، ص٨٤٩-٨٥٢.

(٢٢)- منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول، أحمد بن يحيى المرتضى، ص٦٢٦.

وانظر الحاشية على شرح الغاية، ج١، ص٥٥٥. وفيه " وقال الإمام المهدي عليه السلام في المنهاج شرح المعيار ليس بحجة وهو قول الجمهور، ولذلك يقول في البحر: قلنا: اجتهاد منه فلا يلزمنا في كثير من المسائل).

بينما قال صاحب الفواصل: ولم يذكر الامام المهدي عليه السلام هذه المسألة في المعيار ولا شرحه. الفواصل، ورقة رقم ١٠١.

وما سبق يدل على خلافه ، فقد ذكرها في شرح المعيار.

والإمام المهدي هو: أحمد بن يحيى المرتضى، ينتهي نسبه الى الامام الهادي يحيى بن الحسين - مؤسس الدولة الزيدية ، والمذهب الهادوي الزيدي في اليمن - ولد في مدينة ذمار سنة ٧٦٤ أو ٧٦٥هـ ،وتبحر في العلوم، وصنف التصانيف، وانتفع الناس بمصنفاته لاسيما الفقهية، فإن عمدة زيدية اليمن في جميع جهاته على الأزهار وشرحه، والبحر الزخار، بايعه الناس عند موت الإمام الناصر سنة ٧٩٣هـ ، ولم يتم له الأمر، فسجن بقصر صنعاء، وبعد فراره من السجن، عكف على العلم والتصنيف؛ حتى توفاه الله تعالى سنة ٨٤٠هـ بالطاعون الكبير. انظر: البدر الطالع، الشوكاني، ص١٣٩ وما بعدها.

(٢٣)- منهاج الوصول، ابن المرتضى ، ص٦٢٦

(٢٤)- الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، ورقة رقم ١٠٠.

(٢٥)- القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول، الحسن بن عزالدين، مخطوط، ورقة رقم١٢٣.

وفيه قال بعد أن ذكر بأن جلة الزيدية على القول بحجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: (بعض كلام أهل البيت أنه ليس بحجة) واستظهرنا انه يريد بهم هنا الزيدية لذكره في بداية المبحث أن (الظاهر من قول أهل البيت أنه حجة، وبه قالت الامامية..) ثم ذكر أن جلة الزيدية على ذلك أيضاً، ثم عقب بأن بعض أهل البيت قالوا بعدم الحجية، فمقابلة جلة الزيدية بعضهم.

وانظر هامش المحقق لمنهاج الوصول، ص٦٣٢.

(٢٦)- صفوة الاختيار في أصول الفقه، عبدالله بن حمزة، ص٢٢٣-٢٢٤. حيث قال في مسألة (الكلام في ترجيح الخبر بعمل الأكثر) تعليقا على قول عبيدة السلماني لعلي رضي الله عنه (قولك في الجماعة أحب إلينا من قولك وحدك)- أي في مسألة بيع أمهات الأولاد، وكان علي رضي الله عنه، تغير اجتهاده إلى جواز ذلك، بعد أن كان يرى المنع مع عمر وغيره من الصحابة رضي الله عن الجميع- وعدم إنكار علي رضي الله عنه (فلم ينكر عليه علي عَلَيْه السَّلام، وإقرار علي عَلَيْه السَّلام على الفعل أو القول أو الترك عندنا من جملة الأصول؛ لأنه عَلَيْه السَّلام عندنا معصوم) ويفهم من هذا أن مخالفة علي رضي الله عنه في المسائل الاجتهادية جائزة؛ لأن عليًا رضي الله عنه أقر ذلك ، وإقراره كما قوله وفعله

أئمة الزيدية[٢٩]، وقال في القسطاس: إنه مقتضى كلام جلة الزيدية[٣٠]. وقال الإمام يحيى بن حمزة: هو قول القليل من الزيدية[٣١].

المبحث الثاني: الأدلة والمناقشة:

أولاً– أدلة القائلين بعدم الحجية: استدل القائلون بعدم الحجية بعدة أدلة، وأهمها التالي:

١– ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم، خالفوا علياً رضي الله عنه، في كثير من المسائل الفقهية، ولم ينكر علي رضي الله عنه خلافهم إياه بوجه، فهذا ظاهر في أنه وافقهم على أن قوله ليس بحجة عليهم[٣٢].

حجة؛ لأنه معصوم، وهذا الاستدلال عجيب لمن يتأمله، ففيه إثبات الشيء ونقيضه - فيما يظهر للمتأمل فيه- أي حجية مذهب علي رضي الله عنه وعدم حجيته في نفس السياق، والله أعلم.

بينما لم يتعرض لذكر موقفه من مذهب علي رضي الله عنه في مضانها من كتابه كمسألة (الكلام في أن قول الصحابي في المسائل الاجتهادية؛ إذا لم يعلم له مخالف ليس بحجة) فقد صرح في هذه المسألة، بأنه لا دليل على وجوب اتباع آحاد الصحابة في أقوالها وتحريم خلافها، ولم يستثن أحدا. انظر ص٢٧٨-٢٧٩ من صفوة الاختيار في أصول الفقه .

القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول، الحسن بن عزالدين بن الحسن، مخطوط ، ورقة رقم ١٢٣.

٢٧)- حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٤٥.

وهو الأمير الحسين بن محمد بن أحمد بن يحيى، شرف الدين، الحسني الهدوي، الإمام الناطق بالحق الصغير، من أعلام العترة الميامين، ومن علمائهم المبرزين، صاحب التصانيف: منها شفاء الأوام، والمدخل، والذريعة، وغيرها، توفي سنة ٦٦٢ أو٦٦٣. طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم بن القاسم، ج١، ص٣٨٣-٣٨٨.

٢٨)- هداية العقول، الحسين بن القاسم، ج١، ص ٥٤٤- ٥٤٥، وهو لم يذكر في المسألة خلافاً مطلقاً، بخلاف الواقع، ففي المسألة خلاف كبير بين الزيدية كما بيناه سابقا. وهو: الحسين بن الإمام القاسم بن محمد بن علي، أمير، من فقهاء الزيدية في اليمن. قرأ على الشيخ لطف الله بن محمد الغياث وكان يتعجب من فهمه وحسن إدراكه، وقرأ على جماعة من علماء عصره، وبرع في كل الفنون، وفاق في الدقائق الأصولية، والبيانية، والمنطقية، والنحوية، وله مع ذلك شغلة بالحديث، والتفسير، والفقه، وألف الغاية وشرحها؛ الكتاب المشهور الذي صار الآن مدرس الطلبة، وعليه المعول في صنعاء، ومن عجيب أمره أنه صنف كتبه، وهو يتنقل في ميادين القتال، يقود الجيوش، ويحاصر الأتراك، ويشن عليهم الغارات، وتوفي بمدينة ذمار قائما بحربهم، سنة ١٠٥٠ هـ . البدر الطالع، الشوكاني، ص٢٣٨-٢٣٩– وانظر: الأعلام ، الزركلي،ج٢، ص٢٥.

٢٩)- الفصول اللؤلؤية ، صارم الدين الوزير، ص ٢٥٦

٣٠)- القسطاس، الحسن بن عزالدين، مخطوط، ورقة رقم ١٢٣.

٣١)- الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، ورقة رقم ١٠٠. ونقله عن الحاوي للإمام يحيى بن حمزة .

٣٢)- الفواصل، إسماعيل بن محمد بن إسحاق، مخطوط، ورقة رقم ١٠١، نقلاً عن الحاوي للإمام يحيى بن حمزة.

القسطاس، الحسن بن عزالدين، مخطوط، ورقة رقم١٢٣.

منهاج الوصول، ابن المرتضى، ص٦٢٦

وكان الجدال بينهم يقع في المحافل والمحاضر، ولم ينكر أحد من الحاضرين على من خالف عليًا في المسائل الفقهية وغيرها، فكان إجماعًا وعلى الأقل سكوتيًا على جواز مخالفته، وعدم حجية قوله على من عداه من الصحابة، وهو المطلوب. قال: صاحب منهاج الوصول (قد ظهر مخالفة الصحابة إياه في كثير من المسائل كابن عباس في المتعة، وابن مسعود وغيره في أم الولد وغير ذلك، ولم ينكر علي عليه السلام خلافهم إياه بوجه، فكان ذلك موافقة لهم على أن قوله ليس بحجة عليهم ....)[٣٣].

٢- إن كان اجتهاد علي رضي الله عنه في الظينات، فلا يزيد اجتهاده على اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد خالفه هو وغيره[٣٤].

٣- أئمة أولاده وأعلام أشياعه، قد خالفوه في مسائل كثيرة، ولم يثبتوا على الرجوع في مجتهداتهم وتفاصيل مذاهبهم إليه، ولا اكتفوا بالآثار المروية عنه عن أدلة الكتاب والسنة[٣٥].

ثانيًا: أدلة القائلين بالحجية: استدل القائلون بحجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بأمرين رئيسيين هما:

١: العصمة التي اثبتوها له، وبنوا عليها أنه لا يمكن أن يقع منه خطأ في الاجتهاد.

٢: أدلة نقلية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، رأوا أنها تدل على وجوب اتباعه وعدم جواز مخالفته، وأن قوله وفعله كقول الرسول وفعله.

وسوف نورد هذين الدليلين، والمناقشات الواردة حولهما؛ للوصول إلى مدى قوتهما في الدلالة على ما أوردت من أجله، وذلك على النحو التالي:

---

٣٣)- منهاج الوصول، ابن المرتضى، ص٦٢٦.

٣٤)- نظام الفصول اللؤلؤية، الجلال، ج٢، ص ٣٨. وانظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٣٧.

٣٥)- حاشية هداية العقول، ج١، ص ٥٤٦.

وانظر منهاج الوصول إلى معيار العقول، ابن المرتضى، ص٦٢٦

الفواصل، إسماعيل بن محمد بن إسحاق، مخطوط، ورقة رقم ١٠٠. نقلًا عن الحاوي للإمام يحيى بن حمزة.

(١)- العصمة[٣٦]:

احتج القائلون من الزيدية بحجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وفعله، دون غيره من الصحابة الكرام، بأنه رضي الله عنه قد ثبتت له العصمة عندهم دون غيره من الصحابة[٣٧]. ووجود هذه العصمة، يمتنع معها أن يخطيء في اجتهاده، فتثبت الحجة لقوله وفعله وهو المطلوب. وهذا الاستدلال اعترض عليه من وجوه:

(أ): إثبات العصمة لعلي رضي الله عنه ليس أمرًا متفقًا عليه بين علماء الأمة، بل ولا حتى بين علماء المذهب الزيدي نفسه. فأهل السنة لا يثبتون العصمة لغير النبي صلى الله عليه وسلم، بمعنى أنه لا يوجد نص قاطع متواتر بثبوت العصمة لفرد من أفراد الامة، غير النبي صلى الله عليه وسلم، لا لعلي ولا لغيره من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رضي الله عن الجميع[٣٨].

وهذا لا يمنع وجود بعض الصحابة، أو من غيرهم لم يعرف وقوع ذنب منهم، ومن هذا حاله فقد حاز مرتبة المحفوظية أو العصمة، ولكنهما على فرض وجودها لم يخبر عنها بدليل نقلي، فليست واجبًا سمعيًا لأحد غير نبينا صلى الله عليه وسلم، ولا يجب علينا اعتقاده، فكل فرد من الأمة، يجوز عليه أن لا يقع منه ذنب، ويجوز أن يقع[٣٩].

وأما عند الزيدية فقد أنكر ثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه، بعض كبار علمائهم، ومنهم الإمام الزيدي الكبير يحيى بن حمزة، حيث قال: (وليس حكمه أي علي رضي الله عنه- حكم صاحب الشريعة في الأحكام، خاصة مع عدم العصمة، فإن دعواها غير محكمة في حقه، لما يعرض في دلالتها من الاحتمال القوي)[٤٠].

---

٣٦)- المراد بالعصمة، سيأتي تفسيره ص.
٣٧)- الفصول اللؤلؤية، صارم الدين الوزير، ص ٢٥٦.
٣٨)- حجية السنة، عبدالغني عبدالخالق، ص٩٥.
٣٩)- حجية السنة، عبدالغني عبدالخالق، ص ٩٣ - مختصر التحفة الإثنى عشرية، شاه عبدالعزيز الدهلوي، ص ١٧٨.
٤٠)- الانتصار على علماء الأنصار، يحيى بن حمزة، ج٢، ص١٦٤.
حاشية على هداية العقول، ج١، ص ٥٤٦.

ومع وجود هذا الإنكار لثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه، يصير الاستدلال بها على هذا الأمر الخطير، وهو كون قوله وفعله حجة واجب الاتباع دون غيره من الصحابة، محل تردد يسقط معه هذا الاستدلال.

(ب)– لو افترضنا أن العصمة ثابتة لعلي رضي الله عنه دون غيره من الصحابة، فما علاقة ذلك بثبوت الحجية لقوله وفعله؟ فالعصمة: يراد بها في حق الأنبياء على الراجح، الامتناع من صدور الكبيرة والخسيسة مطلقًا، وصدور الصغيرة غير الخسيسة عمداً، ويجوز صدورها سهوًا او خطأً، ولكن الأنبياء المعصومون باتفاق، لا يصرون على صغيرة صدرت عنهم سهوًا او خطأً، ولا يقرهم الوحي عليها، بل ينبهون فينتهون، ويرشدون الأمة إلى أن ماحصل منهم، كان على سبيل السهو لئلا يتبعوا فيه[٤١].

أما ثبوت العصمة لاجتهاداتهم، عند القائلين بثبوت تعبدهم بالاجتهاد، ووقوع ذلك منهم، فمحل خلاف بينهم.

حيث ذهب إلى جواز وقوع الخطأ في الاجتهاد الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم، أكثر الحنفية[٤٢])، وقال في الإحكام إنه مذهب أكثر أصحابنا– أي الشافعية– والحنابلة، وأصحاب الحديث، والجبائي، وجماعة من المعتزلة[٤٣]، واختاره الآمدي[٤٤]، وابن الحاجب[٤٥]، والكمال[٤٦]، وصاحب مسلم الثبوت[٤٧].

وأكد الآمدي، أن القائلين بجواز الخطأ على النبي صلى الله عليه وسلم في الاجتهاد، اتفقوا على أنه لا يقر عليه، بل لابد من تنبيهه[٤٨].

---

٤١)- حجية السنة، عبدالغني عبدالخالق، ص١٣٤وما بعدها، قال الشيخ عبدالغني (وهو مذهب البيضاوي، وصاحب الحاصل كما في شرح الإسنوي، واختاره شارحا المواقف والمقاصد، ونسبه في الطوالع وشرحها إلى أهل السنة، واختاره في المسايرة ونسبه شارحها إلى جمهور أهل السنة، وهذا هو الذي اختاره) وأحال على: شرح الإسنوي، ج٢، ص٢٣٩.
شرح المواقف ج٣، ص٢٠٦ - شرح المقاصد، ج٢، ص١٤٣.
الطوالع وشرحها ص٢٠٩، ج١ص١٩٩-المسايرة، ج١، ص١٩٩.
٤٢)- التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج ، ج٣، ص٣٩٩.
٤٣)- الإحكام، الآمدي، ج٤، ص٤٤٠.
٤٤)- الإحكام، الآمدي، ج٤، ص٤٤٠.
٤٥)- شرح مختصر المنتهى، العضد الإيجي ، ج٣ ، ص٦٢٤.
٤٦)- التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج ، ج٣ ، ص٤٠١ .
٤٧)- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، عبدالعلي الأنصاري ، ج٢ ، ص٦٠٣.
٤٨)- الإحكام، الآمدي، ج٤، ص٤٤٠- حجية السنة، عبدالغني عبدالخالق، ص٢١٨- فواتح الرحموت، ج٢، ص٦٠٣، و ص٦١٠.

واختار العلامة عبدالغني عبدالخالق[٤٩]، جواز وقوع الخطأ في اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه إذا وقع، فلابد من التنبيه عليه فورًا، فإذا أقر على اجتهاده، ولم ينبه على خطأ فيه، دل ذلك على أن حكمه حق، فيكون حجة يجب العمل بها، بمثابة الحكم الموحي به، إذ تقريره تعالى وحي، كما أن تقرير النبي سنة[٥٠].

فإذا كان العلماء مختلفون في عصمة اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم؛ بناء على عصمته من المعاصي المتفق على ذلك بينهم في الجملة، فمن باب أولى أن يكون اجتهاد غيره ممن ادعي لهم العصمة على فرض التسليم بذلك ليس حجة.

وقد ذهب بعض علماء الزيدية، القائلين بثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه؛ إلى منع التلازم بينها وبين ثبوت الحجية لأقواله وافعاله الاجتهادية، فـ(ثبوتها لعلي رضي الله عنه، لا يقضي بأن كلامه في الاجتهاديات حجة، لأنه إنما تثبت العصمة عما هو عصيان، ومقتضى الإثم، وليس لهذا مدخل في الاجتهاديات، لأنه إن كان كل مجتهد مصيب فواضح، وإن كان المصيب واحدًا، فليس المخالف له آثمًا ولا عاصيًا، ولا تدل العصمة على امتناع ما هذا حاله، وقد جاز الخطأ على رسول الله في الاجتهاد، ووقع منه، مع كونه في أعلى درجات العصمة ..)[٥١].

وصرح بعضهم بجواز الغلط في الاجتهاد الصادر عن المعصوم، فقال: (وقد يجوز أن يغلط المجتهد، ولا يبطل بذلك كونه إماما معصوما، وقد ورد السمع بتصويب فتوى النبي سليمان، دون فتوى أبيه عليهما السلام)[٥٢].

---

٤٩) عبدالغني بن عبدالخالق بن حسن بن مصطفى المصري، العلامة الأصولي، ولد سنة ١٩٠٨م، وحصل على درجة العالمية في أصول الفقه من الأزهر الشريف سنة ١٩٤٠م، وتخرجت به أجيال من العلماء، من مؤلفاته: (حجية السنة) و (محاضرات في أصول الفقه) وغيرهما، توفي رحمه الله تعالى سنة١٩٨٣م. معجم الأصوليين، د. محمد مظهر بقا، ج٢، ص ٢١٩- ٢٢٠.

٥٠)- حجية السنة ، عبدالغني عبدالخالق ، ص ٢٢١- ٢٢٢ ، انظر : فواتح الرحموت ، عبدالعلي الأنصاري ، ج٢ ، ص٦٠٣.

٥١)- عزالدين بن الحسن، شرح البحر، نقلاً عن حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٤٦.
وفي نفس هذا المعنى انظر، نظام الفصول اللؤلؤية، الجلال، ج٢، ص٣٦- ٣٧- منهاج الوصول، ابن المرتضى، ص ٦٢٦.

٥٢)- جواب المسائل الشتوية والشبه الحشوية منشور ضمن مجموع السيد حميدان، حميدان بن يحيى القاسمي، ص٤٤٥.

وبحسب ما تقدم فإن العصمة لعلي رضي الله عنه، لا يثبتها له أهل السنة، ووقع الخلاف بين الزيدية في إثباتها له، وبعض من أثبتها منهم له، ينفي أن تكون صالحة للاستدلال بها على حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وفعله، ومع كل هذا الاختلاف والتردد في ثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه، وفي مدى صلاحيتها. على فرض ثبوتها. على إثبات حجية أقواله وأفعاله، فإنها لا تصلح دليلًا قاطعًا في هذه المسألة العظيمة.

ولكل هذه الاحتمالات المحيطة بالعصمة، فإن القائلين بالحجية من الزيدية، بحثوا عن دليل آخر يدل على صحة قولهم، وهو ما سنعرضه ونناقشه تاليًا.

٢- استدلوا بأحاديث كثيرة من السنة النبوية، رأوا أنها تدل على ثبوت الحجية لأقوال وأفعال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه. ومن أبرز علماء الزيدية الذين ذكروا ذلك، الحسين بن القاسم، حيث ذكر جملة من الأحاديث النبوية، رأى أنها متواترة المعنى في الدلالة على حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه[٥٣].

ويمكن تقسيم هذه الأحاديث إلى مجموعتين أساسيتين، وإيراد أهمها، مع مناقشتها سندًا ومتنًا ودلالةً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: أحاديث تتحدث عن سعة علم علي رضي الله عنه، ومن هذه الاحاديث التي أوردها في هذا المعنى:

أ)- (أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب)[٥٤]، والحديث اختلف العلماء في الحكم عليه، فصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي فقال بل موضوع. وحسنه المناوي وابن حجر، وأنكره البخاري، وقال الترمذي غريب منكر، وقال الدارقطني: الحديث مضطرب غير ثابت، وضعفه الهيثمي، وقال ابن حبان: هذا شيء لا أصل له من حديث ابن عباس، ولامجاهد، ولا الأعمش... وحكم عليه بالوضع كل من ابن الجوزي، والذهبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني[٥٥].

٥٣)- هداية العقول، الحسين بن القاسم، ج١، ص٥٤٥.
٥٤)- المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٧، رقم ٤٦٣٧.
٥٥)- انظر: المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٧ ، رقم ٤٦٣٧.
سنن الترمذي، ج٦، ص٨٥-٨٦، رقم ٣٧٢٣ -

ب)- (علي مع القرآن، والقرآن مع علي، ولن يتفرقا)[٥٦]، والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وضعفه الهيثمي[٥٧].

جـ)- (.....وإن الحق معك، والحق على لسانك)[٥٨]، والحديث بهذا اللفظ لا يكاد يوجد في كتب الحديث المعتمدة، وما ورد فيها من أحاديث بألفاظ مقاربة، لا تثبت[٥٩].

وأجيب: هذه الأحاديث في ثبوتها مقال، وعلى فرض صحتها (فمدلولها ظني، إذ ليست بنص صريح في المدعى، لاحتمال أن يكون المراد من حديث (أنا مدينة العلم، وعلي بابها ....)، هو توسعه في العلم وتبحره، إذ المدينة لما كان لا يتوصل إليها إلا من بابها، فكذلك قوله صلى الله عليه وسلم، إلا أنه لما شاركه غيره من الصحابة في تحمل العلم عنه صلى الله عليه وسلم، اقتضى هذا الحديث المزية لأمير المؤمنين، وتحمله من العلم مالا يحمله غيره، ولا يشاركه أحد)[٦٠]. قلت: أما سعة علمه رضي الله عنه فلا جدال فيه، وأما أنه خص من العلم بما لم يعلمه غيره فمحل نظر، فقد سئل رضي الله عنه (هل عندكم شيئ مما ليس في القرآن)، وفي رواية (ما ليس عند الناس) فقال علي رضي الله عنه (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في

أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ص٩٢، رقم الحديث٣٩٠ - مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج١٨، ص٣٧٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، ج ٣، ص ٤٦-٤٧، رقم الحديث ٢٧٠٤ و٢٧٠٥.

مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٠٣، رقم ١٤٦٧٠.

- الجرح والتعديل، الرازي ،ج٦، ص٩٩.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، الألباني، ج٦، ص٥١٨- ٥٣٠، رقم ٢٩٥٥

٥٦)- المستدرك ، الحاكم، ج٣، ص١٣٤، رقم ٤٦٢٨.

٥٧)- المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٤، رقم ٤٦٢٨. وقال الهيثمي: فيه صالح بن أبي الأسود وهو ضعيف، مجمع الزوائد،ج٩، ص١٢٩، رقم١٤٧٦٧- وضعفه الألباني، صحيح وضعيف الجامع الصغير، رقم الحديث ٨٢٣٩.

٥٨)- نسبه بهذا اللفظ في هداية العقول،ج١، ص٥٥٢-٥٥٣، إلى الإمام زيد، ولم أجده في المطبوع، كما أنه بهذا اللفظ لم أجده في مضانه من كتب الحديث عند أهل السنة.

٥٩)- وجدته عند الحاكم بلفظ (رحم الله عليا، اللهم أدر الحق معه حيث دار) وقال صحيح على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: فيه مختار بن نافع ساقط. المستدرك،ج٣،ص١٣٤-١٣٥، رقم ٤٦٢٩. وذكر ابن تيمية رواية أخرى بلفظ (علي مع الحق والحق معه، يدور حيث دار، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض) وقال: لم يروه أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف. منهاج السنة النبوية، ج٤، ص١٢٨.

٦٠)- الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، صفحة رقم ١٠١.
وانظر: حاشية على هداية العقول ، ج١، ص٥٤٥.

الصحيفة، قيل وما في هذه الصحيفة، قال: العقل[٦١]، وفكاك الأسير[٦٢]، وأن لا يقتل مسلم بكافر)[٦٣].

وكونه مع القرآن، لا يقتضي أن غيره من الصحابة ليسوا مع القرآن، وأقصى ما يدل عليه كونه من أكثرهم ملازمة للقرآن، هذا على فرض صحة الحديث وقد عرفت مافيه. (وأحقية قوله، لايستلزم بطلان ما قال به غيره، وهو على التصويب ظاهر، وأما على التخطئة فلأنه غير معصوم عن الخطأ، والمصيب لا يتعين اتفاقًا، فمن أين يلزم تعينه للإصابة، ووجوب الاتباع)[٦٤].

المجموعة الثانية: أحاديث تتحدث عن وجوب حبه وموالاته رضي الله عنه، ومتابعتة عند الفرقة، ومنها

أ- (من أحب أن يحيى حياتي ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي، فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة)[٦٥]، وهذا الحديث قال فيه الحاكم: صحيح الاسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي، فقال: هو إلى الوضع أقرب، وقال في مجمع الزوائد، فيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف[٦٦].

ب- (من فارق عليًا فارقني، ومن فارقني فقد فارق الله)[٦٧] والحديث قال فيه الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي، فقال: بل منكر، وقال فيه الهيثمي رجاله ثقات[٦٨].

---

٦١) العَقْل : الدِّية، وأصْلُه : أنَّ القاتل كان إذا قَتَل قتيلا جمع الدِّيَة من الإبل فعَقَلها بفِنَاء أوْلِياء المَقْتول : أي شَدَّها في عُقُلها ليُسَلِمها إليهم ويَقبِضُوها منه؛ فسُمِّيت الدِّيةَ عَقْلاً بالمصدر . يقال : عَقَل البَعير يَعْقله عَقْلا وجَمْعُها عُقُول . النهاية في غريب الحديث و الأثر، ابن الأثير، ج٣، ص٢٧٨ .

٦٢) فَكَاك الأسِير: الفداء، يقال : فَداه يَفْدِيه فِداءً وفَدىً وفاداه يُفادِيه مُفاداةً إذا أعْطَى فِداءه وأنْقَذَه. والفِدْية : الفِداء . وقيل : المُفاداة : أن تَفْتَكَّ الأسِيرَ بأسِيرٍ مِثْله. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ج٣، ص٤٢١ .

٦٣)- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، باب العاقلة، ج١٢، ص٣٠٣، رقم٦٩٠٣، وباب لايقتل المسلم بالكافر، ج ١٢، ص٣٢٢، رقم ٦٩١٥.

٦٤)- نظام الفصول اللؤلؤية، الجلال، ج٢، ص٤٠.

٦٥)- المستدرك، الحاكم ،ج٣، ص١٣٩، رقم ٤٦٤٢- ورواه الطبراني في المعجم الكبير، ج٥، ص١٩٤، رقم ٥٠٦٧.

٦٦)- المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٩، رقم ٤٦٤٢. مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص٩٥، رقم ١٤٦٣٩.

٦٧)- المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٤و ١٥٨، رقم ٤٦٢٤ و٤٧٠٣، بلفظ ((ومن فارقك يا علي فقد فارقني))-المعجم الكبير، الطبراني، ج١٢، ص٣٢٣ ، رقم ١٣٥٥٩. قال محقق الكتاب فيه أحمد بن صبيح لا يساوي شيئا- مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٠، رقم ١٤٧٧١.بلفظ (يا علي من فارقني فارق الله، ومن فارقك يا علي فارقني).

٦٨)- المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٤و ١٥٨، رقم ٤٦٢٤ و٤٧٠٣.

ج- (إن الأمة ستغدر بك من بعدي، وانت تعيش على ملتي، وتقتل على سنتي، ومن أحبك أحبني، ومن أبغضك أبغضني)[٦٩]، والحديث قال عنه الحاكم صحح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وضعفه البخاري كما ذكر ابن كثير في البداية والنهاية، وضعفه الألباني[٧٠].

وأجيب بأن هذه الأحاديث على فرض صحتها، فالمراد بها (الإشارة إلى ماوقع من الاختلاف أيام خلافته، والفرقة التي أفضت إلى سفك الدماء، واتفق معه مالم يتفق مع غيره ممن تقدمه، كما يدل عليه حديث (يكون بين الناس فتنة واختلاف، ويكون هذا واصحابه – يعني عليًا- مع الحق)[٧١].

وحديث (سيكون بعدي فتنة؛ فإذا كان كذلك؛ فالزموا علي بن ابي طالب)[٧٢]، ونحو ذلك من الأحاديث المصرح فيها بوقوع الفتنة المعدودة من أعلام النبوة[٧٣].

(تنبيه)

أ- قال العلامة الحسن بن إسحاق[٧٤]، معلقًا على الأحاديث التي أوردها الحسين بن القاسم ؛ للدلالة على ما ذهب إليه من حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه:

مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٠، رقم ١٤٧٧١.

٦٩)- المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٥٣، رقم ٤٦٨٦.

٧٠)- انظر: المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٥٤، رقم ٤٦٨٦- البداية والنهاية ، ابن كثير، ج٦، ص٢٤٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج١٠، ص٥٥٢-٥٥٦، رقم ٤٩٠٥.

٧١)- المعجم الكبير، الطبراني، ج١٩ ، ص١٤٧، رقم ٣٢٢. قال محقق الكتاب في الهامش، في إسناده عبدالله بن جعفر المدني، وهو ضعيف، وإسحاق بن كعب مجهول.

٧٢)- أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة،ج٥، ص٣٠٠٣، رقم الترجمة٦٩٧٤- وعزاه الحافظ بن حجر في الإصابة لأبي أحمد وابن منده وقال: فيه إسحاق بن بشر الأسدي أحد المتروكين. الإصابة في تمييز الصحابة، ج٤، ص١٧١، ترجمة أبو ليلى الغفاري. وقال ابن عبدالبر: فيه إسحاق بن بشر ممن لا يحتج بنقله إذا انفرد لضعفه ونكارة حديثه. الاستيعاب في معرفة الصحابة (مطبوع على هامش الإصابة)، ج٤،ص ١٧١.ترجمة أبو ليلى الغفاري.

٧٣)- الفواصل، اسماعيل بن محمد ، مخطوط ورقة رقم١٠٢-
وانظر: حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٤٥- ٥٤٦.

٧٤)- السيد الحسن بن إسحاق بن المهدي أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد، ولد سنة١٠٩٣ ثلاث وتسعين وألف، ونشأ بصنعاء، فقرأ على السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، وغيره، وفاق في غالب العلوم، وصنف تصانيف، منها منظومة الهدي النبوي لابن القيم، ثم شرحها شرحا نفيسا، ومنها رسائل نفيسة في علوم عدة، وكان أحد الرؤساء مع أخيه السيد العلامة محمد بن اسحق، ثم اعتقله الإمام المنصور الحسين بن القاسم، وكان قد اعتقله الإمام المتوكل على الله القاسم ابن حسين، وله شعر كثير سائر مجموع عند أهله، وكل أهل هذا البيت الشريف علماء شعراء لا يخلو عن ذلك إلا النادر، وصاحب الترجمة من أكابرهم وأفاضلهم الجامعين بين العلم والادب والرياسة ومكارم الأخلاق وجميع صفات الكمال، ومات في سنة ١١٦٠ هـ ستين ومائة والف. البدر الطالع،الشوكاني، ص٢٠٨- ٢٠٩ وانظر: الأعلام، الزركلي،ج١، ص١٨٤.

(ومع هذا، فيعلم كون قول علي رضي الله عنه حجة، إلا أن ذلك إذا لم يوجد للحكم دليل نبوي، أما إذا وجد الدليل النبوي من قول أو فعل، وصح، فلا يعارض به ماروي عن علي عليه السلام، بل يكون صحة الحديث قادحاً في ذلك المروي عنه عليه السلام، أو يحمل على أنه لم يبلغه الدليل النبوي)[٧٥].

قلت: إذا وجد احتمال في أن يخالف قول علي رضي الله عنه، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا دليل على أن قوله ليس بحجة، وكيف يكون حجة واحتمال أن يرد مخالفاً لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعذر كعدم علمه بالحديث وارد، وبما أن اجتهاده رضي الله عنه يمكن أن يرد مخالفاً لما ثبت عن الرسول مما لم يبلغه مثلا، فهذا واضح في أن اجتهاده يحتمل أن يكون صواباً، ويحتمل أن يكون خطأً، ومع الاحتمال يسقط القول بحجية قوله، ولكن هذا يدل على أن مذهب علي رضي الله عنه عند الزيدية أرجح من مذهب غيره من الصحابة، إذا لم يوجد مايرده من دليل نقلي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

هذه هي أهم الأحاديث التي احتج بها على ثبوت الحجية لقول وفعل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وقد عرفت ما يدور حولها من حيث الثبوت والدلالة.

وأيضًا ومن باب المعارضة، لو كانت الأحاديث الواردة في فضل علي رضي الله عنه؛ صالحة للاستدلال بها على حجية قوله وفعله، (فقد وردت أحاديث في جماعة من الصحابة، تتضمن الأمر بالاقتداء بهم والاهتداء بهديهم[٧٦]، وأن الله وضع الحق على لسانه يقول به،

---

[٧٥])- حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٥٣.

[٧٦])- ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ) استدل به على حجية قول الخلفاء الراشدين الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.
والحديث رواه أبو داود(ص٥٠١ رقم ٤٦٠٧) والترمذي (ص٨٠٨ رقم ٢٦٧٦) وغيرهما ،قال الترمذي: حسن صحيح، وقال البزار: هو أصح سنداً من حديث حذيفة (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)، وقال ابن عبدالبر هو كما قال، وطرقه عند الحاكم في العلم من مستدركه، وقال- أي الحاكم استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء: انظر: تلخيص الحبير، ابن حجر، ج٤، ص١٩٠، رقم ٢٠٩٧.
ومنها (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) رواه الترمذي (ص١٠٨٦ رقم ٣٦٦٢) وابن ماجه (ص٧٧، رقم ٩٧) وغيرهما، قال البزار وابن حزم، لا يصح لجهالة أحد رواته والانقطاع، قال ابن حجر ردا عليهما: أما مولى ربعي فاسمه هلال وقد وثق ،وقد صرح ربعي بسماعه من حذيفة ... فأبان انتفاء ما ضعف بسببه الحديث. انظر: تلخيص الحبير، ابن حجر، ج٤، ص١٩٠، رقم ٢٠٩٦. وقد استدل بهذا الحديث على حجية قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وأن الحق معه حيث كان، وأن شياطين الإنس والجن تفر منه، وتفرق منه، ولا يسلك الشيطان حيث سلك[٧٧]، وكل هذه مما يتمسك بظواهرها، ويعارض بها تلك الأحاديث)[٧٨] أي الواردة في حق علي رضي الله عنه، والتي استدل بها على حجية قوله وفعله.

وما دام أن الزيدية، يقررون عدم حجية مذهب الصحابي مطلقًا، رغم ورود آيات وأحاديث، تدل على فضلهم، وسعة علمهم، والأمر باتباعهم، كالتي وردت في حق علي رضي الله عنه أو تشابهها، بينما يجعل بعضهم ما ورد من ذلك في حق علي رضي الله عنه، كافيا للاستدلال به على حجية قوله وفعله، فهذا يجعل ما قالوه محل نظر، وإلا كيف تنتج الأدلة المتشابهة إلى حد ما، نتائج مختلفة، بسبب اختلاف الأسماء فقط؛ فيلزم من رأى من الزيدية دلالة الأحاديث الواردة في فضل علي رضي الله عنه وسعة علمه ونحو ذلك، على حجية قوله وفعله؛ أن يثبت حجية مذهب أي صحابي وردت فيه أحاديث دالة على سعة علمه وفضله، ونحو ذلك أيضًا، وإلا كان ذلك تناقضاً في منطق الاستدلال، وهو غير مقبول.

(وأيضًا، فإنه لا يخفى على الصحابة الكرام هذه الأحاديث في حق علي رضي الله عنه، وهم أعرف الناس بأساليب الخطاب، فلو كانت ظاهرة في المدعى– وهو حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه– لما عدلوا عنها)[٧٩].

ومما يدل على أن هذه الأحاديث التي ذكرت في الدلالة على حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ليست ظاهرة، ولا نصًا صريحًا في المدعى، أن علياً رضي الله عنه

---

٧٧)- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب (والذي نفسي بيده مالقيك الشيطان سالكاً فجاً قط الا سلك فجاً غير فجك) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، باب مناقب عمر، ج ٧، ص٥٠-٥١، رقم الحديث ٣٦٨٣. واللفظ له- صحيح مسلم، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، ج٤، ص١٨٦٤، رقم٢٣٩٦. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) رواه الترمذي، ص١٠٩٠، رقم ٣٦٨٢.
وقال حسن غريب. قال الهيثمي: رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجال البزار رجال الصحيح، غير الجهم بن أبي الجهم، وهو ثقة. مجمع الزوائد، ج٩، ص٣٨، رقم ١٤٤٢١، وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع، ج٧، ص٦٣، رقم ٢٦١٦.

٧٨)- الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، ورقة رقم ١٠١.
وانظر: حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٤٦.

٧٩)- الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، ورقة رقم ١٠٠.
وانظر: حاشية على هداية العقول، ج١، ص٥٤٦.

نفسه، لم يؤثر عنه أنه دعى الصحابة أو غيرهم إلى وجوب اتباع أقواله وأفعاله، وتحريم مخالفته في أحكامه الاجتهادية، بل خالفوه وجادلوه، وأقرهم على ذلك(٨٠).

المطلب الثالث: الترجيح:

ظهر مما سبق عرضه من أدلة القولين في المسألة، والمناقشات الدائرة حولهما، قوة أدلة القائلين بعدم الحجية؛ لصراحتها في الدلالة على المدعى، وسلامتها من الضعف القادح، لاسيما وأن الفقه الزيدي يشتمل على العديد من المسائل الفقهية المخالفة للمشهور عن علي رضي الله عنه، كما في مسألة تحريم بيع أمهات الأولاد، ومذهب علي رضي الله عنه جوازه، وغيرها من المسائل، ودليل الوقوع يؤكد قوة أدلة القائلين بعدم الحجية، فهو الراجح في هذه المسألة، بحسب ما ظهر للباحث، وهذا مع التأكيد على أن لمذهب علي رضي الله عنه مزية وقوة على مذهب غيره من الصحابة عند الزيدية. والله أعلم.

الخاتمة:

بعد أن يسر الله تعالى كتابة هذا البحث المتواضع، فيحسن أن نسجل في خاتمته أهم النتائج التي يمكن الخروج بها منه، وأهم التوصيات المناسبة له، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١- بعض المؤلفات الأصولية الزيدية، وخاصة عند المتأخرين منهم، اقتصرت على ذكر القول بحجية مذهب امير المؤمنين علي رضي الله عنه عند الزيدية، كما فعل صاحب كتاب هداية العقول، ودون إشارة إلى وجود أي خلاف في المسألة، وهو خلاف الواقع.

٢- تختلف كتب الأصول في المذهب الزيدي، في تحديد نسبة القائلين بحجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عندهم في المذهب، فبينما ينسبه بعضها إلى بعض الزيدية؛ تصرح أخرى بأنه قول الأكثر، بل إن بعض المتأخرين منهم، لا يذكر أن في القول بالحجية خلافًا أصلًا.

٣- الرأي الذي أخذ به أكثر متأخري الزيدية، هو القول بالحجية، بخلاف متقدميهم فالقول بعدم الحجية أقوى عندهم، وهم أدرى بالمذهب من غيرهم.

---

٨٠)- الفواصل، إسماعيل بن محمد، مخطوط، ورقة رقم ٩٩.

٤- رجح البحث، بعد سرد أدلة القائلين بالحجية، والقائلين بعدم الحجية، والمناقشات حولها، قوة ورجحان القول بعدم حجية مذهب أمير المؤمنين عند الزيدية.

٥- هناك تقارب كبير من حيث الشكل على الأقل في هذه المسالة، بين المذهب الزيدي والمذاهب الأربعة التي منها من يقول بحجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ضمن القول بحجيه مذهب الصحابي الفقيه عمومًا، أو مذهب الخلفاء الأربعة خصوصًا، ومنهم من لا يعتبره حجة لعدم حجية مذهب الصحابي عندهم بشكل عام، وتمايزت الزيدية بنص بعضهم على حجية مذهب علي رضي الله عنه دون غيره من الصحابة، وهو ما لا نجد قائلًا به عند الأصوليين من علماء المذاهب الأربعة.

التوصيات:

لعل من أهم التوصيات التي يمكن التنبيه إليها من خلال هذا البحث، أهمية دراسة مدى تأثير مذهب علي رضي الله عنه في الفقه الهادوي الزيدي، من خلال بحث استقرائي تطبيقي؛ يبين اثر مذهب علي رضي الله عنه على الأقوال الراجحة في المذهب عندهم.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، مجدالدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ، ب ت، ب ط.
- ابن إسحاق، إسماعيل بن محمد، **الفواصل شرح بغية الآمل في نظم الكافل**، مخطوط.
- ابن القاسم، الحسين ابن القاسم بن محمد، **هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول**، الطبعة الثانية، المكتبة الإسلامية، ١٤٠١هـ.
- ابن المرتضى، أحمد بن يحيى بن المرتضى، **البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار**، دار الحكمة اليمانية، صنعاء- اليمن، ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.
- ابن المرتضى، أحمد بن يحيى، **منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول**، دراسة وتحقيق احمد علي مطهر الماخذي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

- ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن محمد أبو عبد الله، **التقرير والتحرير في علم الأصول**، تصحيح وضبط مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، د ت.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الثالثة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق د محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن (١٣٢٨هـ). **الإستيعاب في معرفة الأصحاب**. ط١، مطبوع على هامش كتاب الإصابة في معرفة الصحابة، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي أبو الفداء، **البداية والنهاية**، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه علي شبري، **دار احياء التراث العربي**، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، **سنن ابن ماجه**، خرج أحاديثه عمار الطيار وياسر حسن وعزالدين ضلي، مؤسسة السالة، دمشق، الأولى، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م، (مجلد واحد).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **سنن أبي داود**، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣(مجلد واحد).
- أبو نعيم، احمد بن عبدالله بن احمد بن إسحاق الاصبهاني، **معرفة الصحابة**، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
- الألباني، محمد بن ناصر الدين، **سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى، ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.
- الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد(٢٠٠٥م –١٤٢٩هـ). **الإحكام في أصول الأحكام**. ط٥، ضبطه وكتب حواشيه إبراهيم العجوز، لبنان: دار الكتب العلمية.
- الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، تقديم وضبط وتعليق إبراهيم محمد رمضان، مطبوع مع المستصفى للإمام الغزالي، دار الارقم، بيروت–لبنان، د ت.

- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن، **شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب المالكي**، وعلى المختصر والشرح عدة حواشي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الأولى، ٢٠٠٤م–١٤٢٤هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن مغيرة الجعفي، **صحيح البخاري المسمى الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، اعتنى به أبو عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
- بقا، محمد مظهر، **معجم الأصوليين**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي (الجامع الكبير)**، راجعه محمد بربرة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- الجنداري، أحمد بن عبدالله، **نبذة في رجال شرح الأزهار**، مطبوع مع شرح الأزهار في بداية الجزء الأول.
- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، مع تصحيحات الإمام الذهبي في التلخيص، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤١١هـ –١٩٩٠م.
- الحسيني، عبد الله بن حمزة بن سليمان، **المجموع المنصوري**، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان– الأردن، ٢٠٠٢م.
- الحسيني، عبدالله بن حمزه بن سليمان، **صفوة الاختيار في أصول الفقه**، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية،١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- الحسيني، يحيى بن حمزة بن إبراهيم، **الانتصار على علماء الأمصار في تقرير المختار من مذاهب الائمة وأقاويل علماء الأمة**، تحقيق عبد الوهاب بن علي المؤيد وعلي بن احمد المفضل، مؤسسة الامام زيد الثقافية. نسخة ألكترونية من إعداد نزار بن عبدالوهاب المؤيد.
- حميدان، حميدان بن يحيى القاسمي، **مجموع السيد حميدان**، صف وتحقيق وإخراج مكتبة أهل البيت، صعدة– اليمن، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ.

- الحوت، محمد بن درويش بن محمد، **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- الدهلوي، شاه عبد العزيز غلام حكيم، **مختصر التحفة الإثنى عشرية**، نقله من الفارسية إلى العربية سنه ١٢٢٧هـ الشيخ الحافظ غلام محمد بن محي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره، وهذبه سنه ١٣٠١هـ علامة العراق السيد محمود شكري الألوسي، اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست حسين حلمي بن سعيد استانبولي، مكتبة ايشيق بشارع دار الشفقة، استانبول- تركية،١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، مصورة عن طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن الهند، ١٣٧٣هـ -١٩٥٣م.
- الزركلي، خيرالدين، الأعلام، **دار العلم للملايين**، بيروت- لبنان، الخامسة، ١٩٨٠م.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى رمضان ١٤١٤هـ- الطبعة الثانية رجب ١٤١٥هـ، القاهرة.
- صارم الدين الوزير، إبراهيم بن محمد بن عبدالله، **الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة الزكية وأعلام الأمه المحمدية**، دراسة وتحقيق محمد يحيى سالم عزان، الطبعة الأولى، إصدار مركز التراث والبحوث اليمني، توزيع دار المناهل، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٨م.
- الطبراني، سليمان بن احمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- الطبري، علي بن صلاح بن علي، **شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل**، الطبعة الأولى، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء اليمن، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
- عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة**، دار القران الكريم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان. الأولى، ١٣٢٨هـ.

- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، طبعة منقحة ومصححة على الطبعة التي حقق أصلها الشيخ عبدالعزيز بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- العسقلاني، أحمد بن علي حجر العسقلاني، **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**،عني بتصحيحه وتنسيقه السيد عبدالله هاشم اليماني ،١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، دار الحديث، القاهرة، بدون ط، بدون ت.
- الناصر، الحسن بن عز الدين، **القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول في علمي الجدل والأصول**، مخطوط.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان المصري، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.